

# التوتر التركي اليوناني في شرق المتوسط وفرص التعاون الممكنة

رجب يورلماز

مدير الدراسات الاقتصادية في أورسام

يانيس فاروفاكيس انتقد الحكومة اليونانية بشدة، في تصريح له على وسائل التواصل الاجتماعي. وقال فاروفاكيس في تصريحاته، إنه على الرغم من الاقتصاد المجزأ والنظام الصحي الهش، إلا أن رئيس الوزراء كريكوس ميكوناكيس أعلن مديونية ضخمة جديدة من أجل شراء طائرات مقاتلة وفرقاطات ودبابات. وأضاف فاروفاكيس أن سباق التسلح الذي تقوم به اليونان مع تركيا والذي من الواضح أن بلده ستخسره، سينعكس على الوضع الاقتصادي لليونان وبالتالي هناك مزيد من سياسات التقشف

على الرغم من أن اليونان تحاول في الفترة الأخيرة انتزاع مناطق ليس من حقها وفق الرأي العام الدولي مستمدة الدعم من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، إلا أنها رفعت حدة موقفها العدائي مع تركيا إلى أعلى مستوى. لدرجة أن اليونان رغم انكماشها الاقتصادي، وقّعت اتفاقيات جديدة لشراء الأسلحة من فرنسا. وبعد الاتفاق، أعرب الرأي العام اليوناني عن انزعاجه الشديد من هذه الاتفاقيات التي أضفت عبئا ثقيلا على اقتصاد البلاد الذي يسير أصلا بوضع سيء. كما أن وزير المالية اليوناني السابق

إن سباق التسلح الذي تقوم به اليونان مع تركيا والذي من الواضح أن بلده ستخسره، سينعكس على الوضع الاقتصادي لليونان وبالتالي سيكون هناك مزيد من سياسات التقشف تجاه المواطنين إضافة إلى عبودية الديون الناتجة عن ذلك.

مشابها من اليونان، وأنها لن تعترف بأي اتفاقيات ثنائية أو ثلاثية أو متعددة لا تكون هي طرف فيها.

ومع ذلك، وعلى الرغم من التوافق على النصوص التي ستنشرها وزارتا خارجية البلدين يوم الاجتماع والتخطيط لبدء محادثات ثنائية في ألمانيا قريبا، إلا أن اليونان لم تف بوعودها التي قطعتها وأعلنت قبل الاجتماع مع الجانب التركي أنها وقّعت مع مصر ما يسمى باتفاقية المناطق الاقتصادية الخالصة. واستمرارا لسياساتها غير المتزنة، تواصل اليونان دورها في تصعيد التوتر مستمدة قوتها من الدعم الذي تتلقاه من الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي. وعلى الرغم من أن تركيا تسعى للاتفاق مع اليونان، إلا أنه من الواضح أن اليونان استخدمت مفاوضاتها مع تركيا كورقة ضغط من أجل التفاوض مع مصر.

## فرص التعاون

الجدير بالذكر أن اليونان وقبرص (الجنوبية المتحالفة مع اليونان) تتخذان خطوات أحادية الجانب لاستبعاد تركيا، كما أنهما يعلنان مناطق

الواضح أن الاستطلاع أظهر أن الشعب اليوناني قلق للغاية وأنه لا يدعم قرارات حكومته، بل بالعكس تماما هو غاضب على المسؤولين.

تركيا تقول في كل مناسبة إنها تؤيد الحوار مع اليونان وتتخذ خطوات في هذا الاتجاه، وصرحت بأن هناك مفاوضات سياسية ستبدأ مع اليونان. وفي المفاوضات التي استمرت على مدار 3 أشهر، تم التخطيط لاتفاقيات بحضور الجانب الألماني لمناقشة العديد من القضايا المتنازع عليها مثل المناطق الاقتصادية الخالصة والمياه الإقليمية والجزر ومسألة قبرص. وعلى الرغم من أن تركيا أعلنت مشروعاً بحريا (نافتكس)، إلا أن الرئيس رجب طيب أردوغان أوقف أعمال سفينة البحث والتنقيب عروج ريس في المناطق القريبة من جزيرة ميس من أجل بدء المفاوضات بين الجانبين. وأعلنت تركيا أنها ترغب في حل المشاكل بشكل بناء في إطار مبدأ الربح المتبادل، وأنها تنتظر موقفا

تجاه المواطنين إضافة إلى عبودية الديون الناتجة عن ذلك.

جدير بالإشارة، أن استطلاع رأي جرى لجس نبض ردود فعل الشارع، أظهرت نتائج أن الشعب اليوناني يدعم وزير المالية السابق. وبحسب الاستطلاع، فإن 70% من الشعب اليوناني يؤيد الحوار مع تركيا. تُظهر هذه النتيجة أن الشعب اليوناني الذي يعاني من الظروف الاقتصادية الحالية، لا يريد حالة حرب محتملة ستجلب له أعباء ثقيلة. وهناك قلق شديد لاسيما من المواطنين اليونانيين الذين يعيشون في الجزر، حيث يروا أن قطاع السياحة الذي تلقى ضربة كبيرة جراء جائحة كورونا سيتوقف تماما في حال نشوب حرب. وفي نتيجة أخرى للاستطلاع، فإن 63.7% من المشاركين يقولون إن هناك احتمالا كبيرا بوقوع أحداث خطيرة مع تركيا، فيما أجاب 34.5% على هذا السؤال بأنه احتمال ضعيف. هنا من





الفتاح السيسي على توقيع اتفاقية المنطقة الاقتصادية الخالصة مع اليونان، وخسرت مصر بذلك منطقة بحجم جزيرتين قبرصيتين تقريبا جراء هذه الاتفاقية. وهكذا، نظام السيسي الذي يجري وراء اتفاقيات لا نهاية لها مع إسرائيل واليونان وقبرص الجنوبية

على الساحة الدولية. الاتفاقية التي تم توقيعها مع الحكومة الليبية دون إتاحة الفرصة للاتفاقية الموقعة بين اليونان ومصر، كانت خطوة استراتيجية مهمة من ناحية تحديد مناطق تركيا في شرق المتوسط. لكن، على الرغم من كل هذه الحقائق، وافق نظام عبد

اقتصادية خالصة في المنطقة ليس لهم حق فيه، مستمدين الدعم من الخارج من الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي وعلى رأسها فرنسا. حيث وقّعت قبرص الرومية واليونان اتفاقيات مشتركة مع الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط مثل مصر ولبنان وإسرائيل والقوات التي تسعى للإطاحة بالحكومة الشرعية في ليبيا (قوات حفتر)، بشأن مناطق اقتصادية خالصة متبادلة أكثر من المناطق البحرية التي تمتلكها. على سبيل المثال، خسرت مصر 6 آلاف كيلومتر مربع بالاتفاق الأخير الذي أبرمته مع اليونان، فيما خسرت 11 ألف و500 كيلومتر مربع باتفاقية مناطق الصلاحية البحرية مع قبرص الرومية. وبالمثل، تواجه لبنان وقوات خليفة حفتر الذي يحاول توجيه ضربة للحكومة الشرعية في ليبيا احتمالية خسارة مساحات تقدر بالآلاف الكيلومترات المربعة نتيجة الاتفاقيات التي تصر عليها اليونان وقبرص الجنوبية. جدير بالذكر، أن قبرص الجنوبية نجحت في الحصول على أكثر مما تستحق من خلال اتفاقياتها مع إسرائيل. تركيا قامت في هذا التوقيت تماما، بتحديد مناطق الصلاحية البحرية لها من خلال توقيع اتفاقية مع الحكومة الليبية المعترفة بها دوليا، وبذلك أنقذت مساحة 40 ألف كيلومتر مربع كانت ستخسرهما في حال توقيع الاتفاقية المحتملة بين لبنان واليونان، كما بعثت من خلال الاتفاقية مع الحكومة الليبية رسالة هامة إلى دول المنطقة وعلى رأسها مصر.

وعلاوة إلى ذلك، فإن تصديق الأمم المتحدة على هذه الاتفاقية يعني تسجيل تركيا حدودها الغربية في شرق المتوسط

مساحة أكثر بكثير مما يمكن أن تخسره في اتفاقياتها المحتملة مع تركيا. وحقل أفروديت هو أوضح مثال على ذلك؛ ونتيجة لردود فعل إسرائيل تم إيقاف الأنشطة المشتركة مع قبرص الجنوبية في هذا الحقل. وأكثر من ذلك، فقد برّر وزير خارجية قبرص الجنوبية السابق نيكولاس رولانديس هذا الاقتراح، وفي تصريح له في العام 2012، اعترف بأنهم حصلوا على أربعة أضعاف المساحة البحرية التي يستحقونها في الاتفاقات التي أبرموها مع مصر ولبنان وإسرائيل.

الاتفاقيات الدولية التي وقعتها اليونان وقبرص الجنوبية نتيجة سياسات الانتشار والتوسع أحادية الجانب في شرق المتوسط التي بدأتها الدولتان في مرحلة مبكرة، كانت تهدف إلى عزل تركيا عن المجتمع الدولي وتحيدها في هذه المنطقة. لكن الاتفاقية الموقعة مع الحكومة الليبية ساهمت في تحويل هذه المرحلة إلى عكس ما كان يهدف إليه اليونان وقبرص الجنوبية. وبالإضافة إلى توقيعها اتفاقية مع الحكومة الشرعية في ليبيا بشأن تحديد الصلاحيات البحرية، بدأت تركيا في إقامة علاقات أوثق مع دول شمال إفريقيا. ودخلت تركيا في مرحلة اتصالات ثنائية مكثفة مع دول شمال إفريقيا مثل تونس والمغرب والجزائر، من خلال سياستها الجديدة في المنطقة والتي أسمتها الانفتاح على شمال إفريقيا. وحصلت تركيا على ثمرة هذه الاتصالات، كما توصلت إلى اتفاق بشأن المسألة الليبية مع دولة هامة في الاتحاد الأوروبي مثل إيطاليا. وبعد هذه الخطوة، دخلت فرنسا في مرحلة اتباع سياسة أكثر عدوانية ضد تركيا، لاسيما عندما



استبعاد تركيا منها وأن الطريق الأنسب لإيصال موارد طاقتها إلى الأسواق الأوروبية يمر من تركيا، إلا أنها لا تفضل تقييم هذا الأمر بسبب التوترات السياسية مع تركيا. ومن الواضح أن الاتفاقية التي وقعتها إسرائيل مع قبرص الجنوبية ستتسبب في خسارتها

مثل اتفاقية خط أنابيب شرق البحر المتوسط، أصبح في وضع يمكنه من خيانة مصالح الشعب المصري من أجل حماية نظامه.

أمّا إسرائيل ورغم أنها تعرف عدم موثوقية وفعالية المشاريع التي تم

رأت أن مصالحها ستضر في شمال إفريقيا.

## المقترحات السياسية

هناك أمر يجب توضيحه جيدا، باستخدام الدبلوماسية العامة بشكل فعال فإن مناطق الصلاحية البحرية التي ستحصل عليها مصر وإسرائيل في اتفاقيتهما مع تركيا لا تتقاطعان، بل بالعكس سيحصلان على مناطق أكبر من المناطق التي سيحصلان عليها في اتفاقيتهما مع اليونان وقبرص الجنوبية. وفي هذه النقطة، تبرز مسألة أن الطريق الأسهل والأنسب لإسرائيل لنقل غازها إلى القارة الأوروبية يمر من تركيا. وهنا يجب أخذ أمر في الاعتبار، وهو أن هذه النقطة يمكنها تحقيق مساهمة فيما يتعلق بالحصول على النتائج المرجوة في المسائل التي تعتبر حساسة بالنسبة لتركيا مثل القضية الفلسطينية. جدير بالذكر، أن إسرائيل تحتاج إلى تركيا فيما يتعلق بتوسيع مناطق صلاحياتها البحرية ونقل غازها إلى القارة الأوروبية.

تركيا حققت أفضلية هامة من خلال رسم حدودها الغربية في شرق المتوسط بفضل الاتفاقية التي وقعتها مع ليبيا، وفي حال توقيعها اتفاقية محتملة مع إسرائيل ستترسم تركيا حدودها الشرقية، وبذلك ستكون قد حددت قسما هاما من مناطق صلاحياتها البحرية. تركيا التي ترسم حدودها في شرق المتوسط شأنه شأن البحر الأسود، سيتوفر لها فيه إمكانية توفير مصروفات من أجل إخراج كافة احتياطات الطاقة التي تكتشفها. إن الوصول إلى مصادر الطاقة المستهدفة، سيعزز القوة الإقليمية لتركيا، إضافة



والأردن. وهي تسعى إلى تحقيق أفضلية هامة في ديناميكات الطاقة من خلال المرحلة التي بدأتها مع دول الخليج. وفي هذا السياق، قررت إسرائيل أخيرا بدء مفاوضات مع لبنان لرسم حدود

لتوفير مكانة قوية لها لتصبح لاعبا عالميا على الساحة الدولية.

إسرائيل اتخذت خطوات مثل منتدى غاز شرق المتوسط وتهدف إلى تصدير الغاز إلى دول المنطقة مثل مصر

مع تركيا تعتبر خطوة هامة للغاية بالنسبة لهم. لأن من الواضح أن توقيع اتفاقية تقاسم مناطق الصلاحية البحرية المتعلقة بشرق المتوسط، سيصب في مصلحة كافة دول المنطقة بما فيها اليونان وقبرص الجنوبية. وعند النظر إلى الهيكل الاقتصادي الهش وغير المنتظم لليونان، فإنها ستعرض لخسائر سياسية واقتصادية كبيرة في حال دخلت في سباق تسلح مع تركيا. لهذا السبب، فإن خيار التفاوض هو الأنسب بالنسبة لأثينا.

ويمكن لتركيا في هذا الاتجاه، أن تحوّل تصريحاتها إلى خطوات ملموسة، وتكتسب موقعا استراتيجيا مهما للغاية عبر خطوات تتخذها من أجل تخفيف التوتر الموجود، من خلال مقترحات جديدة تضع المصالح المشتركة بعين الاعتبار. وبذلك، يمكن توجيه رد ضد الخطوات متعددة الجوانب التي تقوم بها بعض الدول مثل فرنسا وألمانيا على دول المنطقة، وذلك عبر تحركات غير متوقعة ولكنها في الوقت مؤثرة، في حال اتخذت اليونان وتركيا خطوة نحو التعاون الثنائي بينهما. على سبيل المثال، يمكن القول إن مقترحات تركيا مثل تطوير المجالات الاستثمارية والتجارية المشتركة مع اليونان في شمال إفريقيا أو في شرق المتوسط، سيساهم في تخفيف التوتر الموجود بين البلدين.

وبنفس الشكل بالنسبة لليونان، سيكون الابتعاد عن اتفاقيات التسلح مع فرنسا التي ستثقل كاهل الأجيال المقبلة بالديون، والتوجه نحو اتفاقيات ثنائية مع تركيا مبنية على مصالح مشتركة، هو الحل الأكثر عقلانية. ■



المشاريع الكبيرة التي قامت بها الجهات الفاعلة في شرق المتوسط مثل اليونان وقبرص الجنوبية فشلت وتعرضت لخيبة أمل، لذلك يمكن القول، إنها ستبدأ في الاقتناع بأن فتح باب حوار

مناطق صلاحياتها البحرية المختلف عليها. ولتحقيق ذلك قبلت إسرائيل بتقسيم المساحة البالغة 860 كيلومترا مربعا المتنازع عليها بين البلدين لصالح لبنان بواقع 58% مقابل 42%.